

المقدمة المنهجية

أولاً: توطئة:

يعرف المركز المصرى الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات الملكية الفكرية بأنها كل ما ينتجه ويدعه العقل والذهن الإنسانى، فهى الأفكار التى تتحول أو تتجسد فى أشكال ملموسة يمكن حمايتها، وتتمثل فى الإبداعات الفكرية والعقلية والابتكارات، مثل: الكتب والاختراعات والعلامات التجارية والرسومات والنماذج وتصميمات الدوائر المتكاملة.

وتقسم الملكية الفكرية إلى (أ) الملكية الصناعية، وتشمل: براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية (ب) المصنفات الأدبية مثل الكتب والروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والأفلام والمصنفات الموسيقية والفنية مثل الرسومات واللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات وتصاميم الهندسة المعمارية.

وهناك نوع آخر من الملكية الفكرية، ويعرف بالملكية الرقمية، والتى تشمل حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، أى إن كل مصنف ابداعى ينتمى إلى بيئة المعلومات يعد مصنفاً رقمياً وهذا لا يؤثر على انتماء المصنف إلى فرع أو آخر من فروع الملكية.

وقد تعرضت قوانين الملكية الفكرية فى الفترة الأخيرة لامتدادات وتوسعات عامة أى الامتدادات لمجالات موضوعية، مثل: قواعد البيانات وزيادة مصطلحات الحماية فضلاً عن التوسع فى تعريف مصطلح المؤلف ليشمل الجمعيات والشركات، باعتبارها أجهزة ابتكار شرعية ومالكة للأعمال (wikipedia free encyclopedia).

كما تعرضت الملكية الفكرية لنقد شديد موجود بالإنتاج الفكرى - خصوصاً الأجنبى - تحت عناوين مختلفة منها مناهضة أو معارضة حقوق الملكية الفكرية

opposition أو ضد حق التأليف anti_copy right أو نقد الملكية الفكرية criticism ويشمل النقد هذا جوانب متعددة من بينها المصطلح نفسه؛ إذ يعتبره البعض يعكس الحماية الفكرية أو الاحتكار الفكري أو حتى الحيازة للنسخ نفسها أو حيازة المعلومات المحتواه في هذه النسخ، وإن هذه الملكية تختلف جذرياً عن الملكية المادية (كالأرض أو المال)، نظراً لأنه ليس هناك ندرة لفكرة أو معلومة محددة، فمتى ظهرت الفكرة أو المعلومة يمكن للآخرين استخدامها أو نسخها اللامحدود، دون أن يؤدي ذلك إلى إنقاص أو محو الأصل، وهناك نقد للمحتوى الفكري للملكية الفكرية؛ إذ يجمع بين حقوق التأليف والتي تركز على الشكل المعرفي، براءات الاختراع تركز على الفكرة والعلامات التجارية لا تحتوي على أفكار.

كما أن هناك نقداً يتناول الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية ستفصلها هذه الدراسة، وهناك نقد لمنظمة الملكية الفكرية نفسها (Wipo) على أساس أنها يجب أن تركز على احتياجات الدول النامية، وأن ترى الملكية الفكرية كأحدى الأدوات العديدة للتنمية، ولكنها ليست هدفاً في ذاتها وأخيراً يتركز النقد في ضرورة عدم ربط الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية (WTO).

(<http://www.cptech.org/ip/wipo/genevadeclaration.htm>)

ثانياً: أهمية الدراسة ومبرراتها:

تتناول الدراسات العربية للإنتاج الفكري محالات الملكية الفكرية بصفة عامة تحقق التأليف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تناولت المجلة العربية للثقافة، والتي تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في عددها الرابع والأربعين (مارس ٢٠٠٣) تركيزاً على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في عدة دول عربية (عددها ١٢ دولة عربية)، وتقوم المنظمة في السنوات الأخيرة بإعادة النظر في الاتفاقية العربية لحقوق المؤلف، كما تقوم معظم الدول العربية بتحديث القوانين الوطنية، ففي مصر مثلاً صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ لحماية الملكية الفكرية (غير وارد في المرجع السابق للمجلة العربية للثقافة)، وفي السعودية صدر النظام الجديد لحماية حقوق المؤلف في الملكية بتاريخ ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وفي الأردن صدر قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٢ لعام ١٩٩٢، ولكنه عُدل عدة مرات، ربما آخرها قانون معدل رقم (٩) للعام ٢٠٠٥.

ومع ذلك فيلاحظ أن الدراسات العربية للإنتاج الفكري لم تتناول الوجه الآخر، الخاص ببعض الاعتراضات على الملكية الفكرية، إلا في عدد قليل نسبياً من الدراسات والبحوث، فقد عقدت ندوة بمركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان عام ٢٠٠١ تحت عنوان: مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمي، إلى جانب بعض الدراسات التي سيتناولها الباحث ببعض التفصيل، ومن بينها كتاب أحمد بدر (٢٠١٠) عن حقوق الملكية الفكرية؛ حيث خصص الكتاب فصلاً كاملاً بعنوان نقد الملكية الفكرية وقوانين حق التأليف: أضواء على أعمال بعض الجماعات والباحثين من دول مختلفة".

أى إن العصر الرقوى المعاصر قد شهد بطريقة متزايدة الاهتمام والتركيز على حماية حق المؤلف أو الملكية الفكرية على حساب الاستخدام العادل للإنتاج الفكري، وهو الاستثناء اللازم لنمو البحث العلمى والابتكار فى المجتمع؛ أى إن الباحث يرى - مع آخرين - أن حماية حق المؤلف يعتبر أمراً ضرورياً فهو تعويض مناسب لأعمال المؤلف، وفى الوقت نفسه، فحق التأليف يقدم للمجتمع مزايا فى إمكانية إفادة المواطنين من هذه الأعمال؛ طبقاً لما يسمى بالاستخدام العادل أو ما يرافقه التعامل العادل fair use or fair dealing.

لقد كثرت الادعاءات الأمريكية على وجه الخصوص بانتهاكات حق التأليف وصدر فى أمريكا عام ١٩٩٨ قانون (DMCA)؛ أى قانون حق التأليف الرقوى للألفية الثالثة، كرد فعل لهذه الادعاءات السابقة، وقد لقى هذا القانون والقوانين المرتبطة به سخطاً كبيراً، ليس من جانب الأمريكيين وحدهم؛ لأنه يضيق على المستفيدين من حق التأليف، الأمر الذى دعا إلى التوجه إلى التراخيص القانونية وأهمها "العموميات الخلاقية Creative commons، ومن هنا فتناقش هذه الرسالة بشئ من التفصيل مدى ملاءمة هذه الاتجاهات لحماية حق التأليف كإجراءات بديلة أو مكملة لقوانين حق التأليف السائدة حالياً.

أى إن مبررات هذه الدراسة تكمن فى قلة الدراسات العربية المتصلة بهذه الاتجاهات الجديدة الخاصة بالتراخيص القانونية، ومدى ملاءمتها لحماية حق التأليف، وأهمية التعريف بها فى المنطقة العربية.

ثالثاً: بعض التعريفات والمفاهيم:

٣/١ - الاستخدام العادل Fair Use:

يطلق عليه في بعض البلاد التعامل العادل fair dealing، ويعتبر الاستخدام العادل استثناءً داخل حق التأليف حيث يسمح باستخدام المواد الخاضعة لحق التأليف، دون الحصول على إذن، على اعتبار أن الاستخدام العادل أو نسبة هذا الاستخدام يختلف من بلد إلى آخر، ولكنها عادة عشر العمل.

كما أن تحديد حق الاستخدام العادل يعتمد على عوامل أربعة وهى (الغرض / طبيعة العمل الحاصل على حق التأليف / كمية النسخ / التأثير (أى إنه لا يمنح لغرض تجارى)، (أحمد أنور بدر ٢٠١٠).

٢/٣ - العموميات الخلاقة Creative Commons:

ويترجمها البعض إلى المشاع الإبداعي والمقصود بها هو رخصة "مصدر مفتوح" تم تصميمها لتصف عائلة من الرخص التى تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد، وهناك أمثلة أخرى لرخص المصدر المفتوح وإن كانت تتباين فى شروطها ومنها رخصة جو Gnu للوثائق الحرة، والتى يستخدمها موقع الويكيبيديا وأيضاً (gua free documents license) ترخيص الفنون الحرة.

وتبنى الرخص على مبدأ "جميع الحقوق محفوظة" التقليدى لحقوق المؤلف لاستخدامها عبر مدى واسع، قد يتضمن مبدأ "بعض الحقوق محفوظة" حتى الإهداء إلى النطاق العام public domain.

٣/٢ - إدارة الحقوق الرقمية (D.R.M) Digital Rights Management:

تحاول تكنولوجيا إدارة الحقوق الرقمية التحكم فى استخدام الميديا الرقمية عن طريق منع الإتاحة أو النسخ أو التحويل لأشكال أخرى Other formats بواسطة المستفيد النهائى، وهناك مؤيدون لنظام إدارة الحقوق الرقمية؛ نظراً لأنه مطلوب للباحثين على حق التأليف لمنع أى نسخ غير مصرح بها لعملهم، للاحتفاظ

بشخصيتهم الفنية أو لضمان استمرار الدخل من وراء أعمالهم، ويذهب بعض المعارضين إلى أن مصطلح حقوق rights مصطلح مضلل لا يعكس حقيقة النظام، واقترحوا تغييره إلى القيود restrictions؛ أى إن الاسم يتحول إلى digital restrictions management، وهناك أيضاً المناهضون لهذا النظام والذي يعتبرونه ضد الممارسات غير التنافسية.

(<http://www.wikipedia.org/wiki/digital-rights-managment>)

رابعاً: أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على أساسيات حقوق الملكية ومنظمة اليوايوا ونماذج لتحديث التشريعات الوطنية في كل من مصر والسعودية.
- ٢- التعرف على بعض مفاهيم الملكية الفكرية ونقدها وتطبيقاتها، والتي أدت إلى زيادة ثروة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية (مع دراسة عن صناعة الدواء في مصر).
- ٣- التعرف على مبررات مناهضة حق التأليف خصوصاً من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والثقافية.
- ٤- التعرف على مبررات استخدام العموميات الخلاقة كرخص لحق التأليف، ومدى ملائمتها لحماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي.
- ٥- التعرف على مبررات كل من الحرية والرقابة في دراسات المكتبات والمعلومات والإعلام وفي المصنفات الرقمية.
- ٦- التعرف بأخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات وتطورها التاريخي.

خامساً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتركز هذه المشكلة في محاولات التعرف على الإطار العام لحقوق الملكية الفكرية وجوانب نقدها بما في ذلك حق التأليف وعلى الأساليب، التي يمكن أن تحقق

التوازن بين حق المبدعين فيما أبدعوا وحق المجتمع والأفراد في تنمية قدراتهم الإبداعية والثقافية والعلمية، ويمكن بلورة هذه المشكلة في التساؤلات التالية:

- ١- ما أساسيات حقوق الملكية الفكرية ومنظمة الوايبو، ونماذج لتحديث هذه الحقوق.
- ٢- ما أهم اتجاهات المعارضة في نقد حقوق الملكية الفكرية والتي عبر عنها بعض الخبراء على المستوى العالمي وفي مصر؛ خصوصاً بالنسبة لصناعة الدواء.
- ٣- ما أهمية حق التأليف والاستخدام العادل لهذا الحق، وما عوامل صلاحياته وتطبيقاته، وما مبررات مناهضة حق التأليف من النواحي التكنولوجية والاقتصادية.
- ٤- ما القوانين الصادرة الجديدة التي يراها بعض الباحثين بمثابة إلغاء هذا الحق المتعارف عليه من قبل.
- ٥- هل يمكن للعموميات الخلاقة والتراخيص التي تقترحها، أن تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية وتحقيق التوازن بين حقوق المبدعين وحقوق المجتمع في الاستفادة من إنتاج المبدعين.
- ٦- ما تأثير التكنولوجيا المتقدمة على حق التأليف وعلى الرقابة في العصر الرقمي.

سادساً: منهج الدراسة وأدواتها:

يستخدم الباحثي المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء الإنتاج الفكري العربي والأجنبي في موضوع مناهضة حقوق الملكية الفكرية ونقد حق التأليف.

سابعاً : حدود الدراسة وإجراءاتها

تركز الحدود الموضوعية على جوانب ومبررات مناهضة ونقد الملكية الفكرية؛ خصوصاً حق التأليف في المصادر العربية والانجليزية، أما الحدود النوعية والمكانية فتركز على النقد التكنولوجي والاقتصادي والقانوني والثقافي، ومدى تقبل المؤلفين في مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومكتبة الإسكندرية لخص العموميات الخلاقة، وذلك كله في العصر الرقمي وبالذات الإنتاج الفكري، خلال القرن الحادي والعشرين.

أما بالنسبة لإجراءات الدراسة فسوف نتناول في البداية دراسة واستيعاب الإنتاج الفكرى العربى والإنجليزى فى موضوع البحث وتحليله ونقده، بناء على الذين أسهموا فى هذا النقد، ثم إعداد الاستبيان وتحكيمه المرسل لكل من مكتبة الإسكندرية ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ثامنا : الدراسات السابقة أو ذات العلاقة :

يركز الباحث، فى هذا الجزء من الدراسة، على الدراسات التى لها علاقة بنقد حقوق الملكية الفكرية أو المطالبة بتعديل الاتفاقيات المتصلة؛ من أجل الوصول إلى التوازن بين حماية حق المؤلف للمبدعين وحق المجتمع والمواطن فى المعلومات والمعرفة والإبداع وذلك كما يلى:

الدراسات العربية المؤلفة والمترجمة :

١- مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى. تحرير أ.د. مصطفى عز العرب، أ.د. محمد رؤوف حامد وياسر محمد جاد الله. حلوان: مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان فى (ابريل ٢٠٠١)، نشر مركز البحوث.

ويضم هذا الكتاب البحوث التى قدمت فى الندوة التى عقدت بجامعة حلوان (مركز بحوث دراسات التجارة الخارجية) واشترك منظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية (WIPO) حيث شارك عدد (٣٥) أستاذ ومستشار وخبير فى مجالات الملكية الفكرية من تخصصات متعددة كالتجارة والقانون والطب ببحوثهم، وقد شارك فى الندوة بعض وزراء الصحة والصناعة والتنمية التكنولوجية والاستثمار وخبراء الصناعات الدوائية والزراعة والهندسة الوراثية والإبداعات الفنية والأدبية، وقد ركزت هذه الصفوة من الخبراء على بعض اتجاهات المعارضة على المستوى الدولى لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وستتناول هذه الدراسة للباحث بشئ من التفصيل إثر تطبيقات الاتفاقية على صناعة الدواء فى مصر كنموذج.

هذا وقد أصدرت دار المريخ للنشر كتباً عديدة عن الملكية الفكرية تم تعريبها من أصولها الانجليزية ولعل أقرب الدراسات التي تقترب من دراستنا الكتابيين التاليين.

٢- اتفاقات منظمة التجارة العالمية: المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة (٢٠٠٥) تأليف حيراث لال داس، تعريب رضا عبد السلام، ومراجعة السيد أحمد عبد الخالق (خصوصاً الفصل التاسع وهو ملخص).

٣- حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب (٢٠٠٥) تأليف قائدانا شيفا، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، ومراجعة أحمد بديع بليح (خصوصاً الفصلين الرابع عن القرصنة الحيوية والسابع عن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التريس).

٤- في دراسة لأحمد بدر عام ١٩٩٨م بعنوان "مجتمع المعلومات الكوني ومشكلات الخصوصية، امن المعلومات وحق التأليف" هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق المؤلف في عصر تكنولوجيا المعلومات وأن قوانين حقوق النشر والتأليف القديمة لم تغطي أو تتوافق مع التقنيات الحديثة وبالتالي أكدت الدراسة صعوبة تطبيقها في العصر الرقمي وبخاصة حقوق المؤلف في قواعد البيانات والتطورات والتعديلات التي حدثت في قوانين حقوق التأليف، كما ذكرت الدراسة بعض الآراء حول القضايا الخاصة بحق المؤلف في الدوريات الإلكترونية على الإنترنت، وكذلك حق المؤلف في توصيل الوثائق إلكترونياً.

٥- أما دراسة عبد الرزاق يونس عام ٢٠٠٠م بعنوان "أمن المعلومات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية" هدفت لتعرف حقوق المؤلف على شبكة الإنترنت وعدم معرفة أن المعلومات الموجودة عليها تتمتع بحق التأليف أم لا؟ وقد تعرض الباحث للنشر الإلكتروني وحقوق المؤلف، وذكر مؤسسات خدمات المعلومات وأهمية حفظ حقوق المؤلف في خدمات تلك المؤسسات. وقد أشار الباحث إلى الفوضى ونقص التنظيم على الإنترنت، وأن قانون حقوق التأليف يتناسب مع الأعمال التقليدية كالكتب والمواد المطبوعة والأفلام وما شابهها، كما ذكر الباحث بأن هذا القانون النسبة للأعمال الرقمية في الحاسبات والشبكات غير كاف.

كما أشارت الدراسة إلى أن سهولة نسخ وتبادل المعلومات على الإنترنت قد ساعد كثيرا في انتهاك حقوق المؤلفين، ومن ناحية أخرى ذكر المؤلف المكتبات الرقمية وحقوق التأليف، وما يتم من انتهاك حقوق المؤلف في كثير من الاستخدامات على الإنترنت، وهذا ما جعل الباحث يؤكد أهمية إجراء التغييرات الضرورية في قانون حق المؤلف وحفظ حقوقه في العصر الرقمي.

٦- عواطف على المكاوى (نوفمبر ٢٠٠٦) أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على قوانين حق التأليف وحق الإفادة: دراسة مقارنة للتشريعات المصرية والأجنبية - كلية الآداب، جامعة المنوفية، مركز الخدمة للاستشارات البحثية (شعبة النشر والخدمات المعلوماتية).

مع ظهور الأدوات غير التقليدية لنشر المعلومات خصوصاً على الإنترنت، برزت مشكلات عديدة من بينها صعوبة حماية حق المؤلفين، بل ذهب البعض إلى أن حق التأليف قد مات، وعلى الجانب الآخر والذي دعمته الشركات المتعددة الجنسيات ظهر في أمريكا قانون حماية حق المؤلف في الألفية الرقمية (DMCA) عام ١٩٩٨، والذي يراه بعض الباحثين قانوناً صارماً ينال حتى من حق الإفادة العادل fair use. كما قامت الباحثة بمقارنة بعض التشريعات المصرية بالأجنبية واستخدمت المقابلة والاستبيان في الدراسة.

٧- فائق سعيد بامفلح (٢٠٠٨) المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ. الرياض: كتاب قامت بنشره مكتبة الملك فهد الوطنية.

لقد أشارت الباحثة، في الفصل الخامس، إلى قوانين حماية حقوق المؤلف في العصر الرقمي، وأن القوانين التي صدرت في ظل المصادر التقليدية لم تعد تصلح مع متطلبات هذا العصر الرقمي، ثم أشارت إلى قانون حق المؤلف في الألفية الرقمية (DMCA) الصادر عام ١٩٩٨ في أمريكا، ومن الجوانب المهمة التي أشارت إليها، الجانب الذي يحظر القيام بأى أعمال أو استخدام أى تقنيات من شأنها إبطال مفعول التقنيات المتبعة لحماية النظام بما في ذلك التشفير أو كلمات المرور، كما يمنع أيضاً العبث بالمعلومات الإدارية الخاصة بحقوق المؤلف بإزالتها أو تغييرها، كما أشارت لموضوع التراخيص لاستخدام المواد على

الإنترنت وما ينبغي اتخاذه من إجراءات لحماية حق المؤلف من الانتهاك، كما تطرقت باختصار إلى إدارة الحقوق الرقمية (DRM) digital rights management، وهي تقنيات تستخدم للحفاظ على حقوق المؤلفين في العصر الرقمي.

٨- أحمد أنور بدر (٢٠١٠) حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات في العصر الرقمي بين القبول والرفض (محاضرات أُلقيت على طلاب قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية).

وقد أشار في دراساته إلى أن الملكية الفكرية تنقسم إلى قسمين هما: الملكية الصناعية وتشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها، كما تشمل لمصنفات الأدبية مثل الروايات والمسرحيات والأفلام والمصنفات الموسيقية والفنية وغيرها، وأكد منذ البداية أن إنشاء معاهدة تريس التي تجمع بين التجارة والملكية الفكرية كانت بضغط كبير من الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية، كما صدرت في أمريكا قوانين صارمة تحرم النسخ، بل وتجعل القواعد الدولية المتبعة في الاستخدام العادل في مهب الريح، كما احتوى الكتاب على فصل عن نقد الملكية الفكرية وقوانين حق التأليف، وأضواء على أعمال بعض الجامعات والباحثين ثم التعامل العادل أو الاستخدام العادل في دول مختلفة ورقابة الإنترنت وتحليل لبعض الكتب، ثم استعراض لبعض البحوث التي أقيمت في المؤتمر السنوي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم: المغرب ٢٠١٠) تحت عنوان "تحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين: رؤية مستقبلية" وتشير الباحثة إلى اثنين منها فيما يلي.

٩- في دراسة لفهد ناصر العبود عام ٢٠٠٥م بعنوان "حماية حقوق التأليف على شبكة الإنترنت" هدفت لتعرف دور المكتبات في حماية حقوق التأليف في عصر الإنترنت. هذا إلى جانب توضيح المخالفات التي ترتكب على الإنترنت ضد حقوق المؤلف، فضلاً عن التعريف بالتطورات الجديدة والمتلاحقة في مجال حقوق النشر والتأليف على الإنترنت مشيراً إلى أن حق المؤلف من الحقوق الأساسية المكفولة له بقوة النظام، وأنها ضرورية لاستمرار الإبداع؛ لما توفره من تشجيع للمبدعين عن طريق الاعتراف بهم أو مكافأتهم مالياً أو أدبياً، وبالتالي ضمان هذه الحقوق دون الخوف من استنساخها أو قرصنتها دون تصريح.

١٠- وفى دراسة لحسام عبد القادر عام ٢٠٠٧ م بعنوان "الملكية الفكرية الرقمية ودور المجتمع المدنى فى الحفاظ عليها" وهى ورقة بحثية قدمت فى المؤتمر العربى الأول للثقافة الرقمية فى طرابلس، مارس ٢٠٠٧ ، هدفت لتعرف حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت فى ظل ثورة هائلة فى النشر الإلكترونسى على مستوى العالم، وقد بدأت هذه الثورة دون أى ضوابط أو مراعاة لقوانين، وهى فى حاجة إلى من ينظمها ويقننها؛ خاصة فى ظل نظام دولى جديد يعتمد على التطور والسيطرة والسلطة، ويجب فى ظل هذا النظام أن يكون للمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية دورا كبير فى إدارة هذا التنظيم، وقد أشارت الدراسة إلى أهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت من خلال آليات محددة، تعرض على كل الحكومات العربية لمحاولة سنها فى قوانين يتفق عليها من أجل المصلحة العامة.

١١- إيمانويل جيفارا - ألف كتابا بعنوان ترخيص الموارد الرقمية: كيفية نقادى العثرات القانونية

Licencing Digital Resources: How to avoid the legal pitfall (2001)

وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته بتصريح من المكتب الأوروبى لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBLIDA) ترجمة مكتبة الاسكندرية تحرير ومراجعة قانونية هالة السلموى وصدر الكتاب عام (٢٠٠٩)، مكتبة الاسكندرية، حقوق الطبع محفوظة (وأشارت المكتب إلى استغلال غير التجارى للاستخدام الشخصى والمنفعة العامة)، ويمثل الدليل بين أيدينا أحد إصدارات المكتب الأوروبى لجمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBLIDA) ويهدف إلى الشرح التفصيلى لنصوص الترخيص، التى بموجبها يمكن النفاذ للمحتوى فى البيئة الرقمية محذرا الوقوع فى العثرات لتوقيع مثل هذه الرخص. واشتملت المحتويات ما يلي المقدمة / حقوق المؤلف فى مقابل الترخيص. إطار الرخصة / شرح البنود / البنود التى ننصح بنقاديها / بنود لابد من مراجعتها وتوخي الحرص فيها / المراجع ومراجع إضافية.

١٢- تريزا هاكت Teresa والمؤلف بعنوان كتيب منظمة إيפל عن حقوق المؤلف والقضايا المتعلقة بالمكتبات.

Hand book on Copyright and Related Issues for libraries (2006)

وقد قامت منظمة اتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (إيפל www.eifl.net) بنشر النص الأصلي باللغة الانجليزية وقامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية، بعد الحصول على تصريح من إيפל. والنسخة العربية ترجمة مكتبة الإسكندرية وتحرير ومراجعة هالة السلاوى، ونشر الكتاب عام (٢٠٠٩) مكتبة الإسكندرية جميع الحقوق محفوظة (وإن كانت قد توجهت الى الاستخدام غير التجارى مسموح به)، وتأتى هذه الترجمة فى إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتوا كندا إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانات المادية.

Hala essalmaw@biblalex.org.

ويشمل محتوى الكتيب المصنوعات التالية: تمهيد / العلاقة بين حقوق التأليف وقانون العقود / تدابير الحماية التكنولوجية القفل الثلاثى الأحكام / حقوق المؤلف ومدة الحماية والملك العام / المصنفات اليتيمة / الإدارة الجماعية لحقوق التأليف / حق الإعارة العامة / حق قواعد البيانات / التجربة الأوربية / المشاع الابداعى / رخصة المثير المفتوح / الإتاحة غير المقيدة لأنماط التواصل الأكاديمي / حقوق المؤلف واتفاقيات التجارة / صناعة السياسات الدولية ومنظمة الوايوا، وصناعة السياسات الوطنية من أجل قوانين عادلة لحقوق التأليف.

١٣- ناريمان إسماعيل متولى (٢٠١٠) حماية حقوق التأليف فى العصر الرقـمى: دراسة فى الحوار الدائر بين المؤيدين والمعارضين . بحث قدم للمؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، ص ١٣٨٣ - ١٤١٣.

تناولت الباحثة أهم توجهات قانون حق التأليف للألفية الرقمية (DMCA)، ومدى تقبل المجتمع الأمريكى له، حيث لم يسبق فى التاريخ الإنسانى هذا التهديد المتمثل فى سوء استخدام حق التأليف، مع ظهور الإنترنت فهناك أكثر من ٥٦ بليون وثيقة، يتم تحميلها على الإنترنت كل عام، وكثير منها لا تحمل إذنا صريحاً

للاستخدام ورقمنة المحتوى، وما يؤدي إليه ذلك من سهولة المرور الإلكتروني عبر البريد الإلكتروني والروابط، وهذه ليست إلا جزءاً من المشكلة التي تحدثت عن المحاورات الصاخبة حول حق التأليف الرقمي بين المؤيدين والمعارضين، حيث يقول المعارضون للقانون إن الحماية الجديدة ضد مخالفة هذا القانون تهدد بإطفاء شعلة الإبداع والتعبير الفني، التي أشعلتها الإنترنت واستبدلتها برقابة واسعة غير مسبوقة، وحتى الاستثناءات في القانون بالنسبة للاستخدام العادل فهي في حدود ضيقة أو غير قابلة للتصديق، ومن ثم غير مستخدمة، وجاءت الباحثة بتعليق أحد أساتذة القانون الأمريكيين بجامعة هارفارد على هذا القانون بأنه سخريّة أو استهزاء للقوانين الأمريكية، وهذا لا يجعلني راضياً أن أكون أساتذاً للقانون في أمريكا، كما أشارت إلى آخرين ممن يعتبرون هذا القانون غير دستوري؛ لأنه يصادر حرية التعبير ويهدد البحث العلمي.

١٤- بوعنافة سعاد (٢٠١٠) دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر في الوطن العربي. بحث قدم للمؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ص ١٤٥٣ - ١٤٦٧.

وجاء فيما كتب أن قضية حماية الملكية الفكرية للمصنف الرقمي من أهم التحديات التي تواجهها التشريعات في الوقت الحاضر، فضلاً عن أنها تشكل تحديات مخيفة على الفكر والإبداع، والعمل في البيئة الرقمية يتطلب إيجاد التوازن بين الأطراف التي تتعامل مع هذه البيئة، ولعل الصيغة المناسبة هو حصول المؤلفين على حقوقهم الفكرية والأدبية مع المرونة في هذه الحقوق باستخدام تراخيص العموميات الخلاقة وتشكل هذه الترتيبات أساس ما يسمى بالعموميات الخلاقة creative commons.

١٥- هالة السلاوى (مراجعة وتحديث ٢٠٠٩) العموميات الخلاقة (أو المشاع الإبداعي): رخصة المصدر المفتوح من كتاب تريسا هاكل Hachett, Teresa من منظمة اتحاد المكتبات للمصادر الإلكترونية (إيفل) ترجمة ونشر مكتبة الإسكندرية: تحرير ومراجعة قانونية هالة السلاوى ص (٣٧ - ٣٩).

وقد جاء فيه أن المشاع الإبداعي هو رخصة "مصدر مفتوح"، ونشر تصميمها لتصف عائلة من الرخص التي تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد، وهناك عدة أشكال من الرخص، قد تتضمن بعض الحقوق المحفوظة وحتى الإهداء إلى الملك العام Public Domain.

١٦- عبد اللطيف صوفى (٢٠١٠) المكتبات وحقوق النشر الرقمية فى عصر المعرفة بحث قدم للمؤتمر العشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات حيث جاء موضوع الترخيص من ص ١٣٥٢ - ١٣٦٤: تعريفه وأنواع التراخيص ونماذجها وهيكل الترخيص وبنيتة الأساسية، ثم خاتمة جاء فيها ما يلى.

جعلت التطورات التكنولوجية المتلاحقة، بإمكان المكتبات، امتلاك مداخل عن بعد للمراجع الرقمية، خدمة للدراسة والبحث. وقد تحقق ذلك عن طريق الترخيص والشرعية، وأصبحت مداخل مالكي بنوك المعطيات (Databases)، سواء منها فهارس المراجع المطبوعة، أم النصوص الكاملة، يمكن تحصيلها أيضا عن طريق الترخيص.

إن تحديد فئات المستفيدين من الترخيص للمراجع الرقمية، هو في حد ذاته نوع من التحدي، وبخاصة عند نشاط المعلومات والتعاون، وهذه الأخير، ليست الصعوبة الوحيدة في الطريق، بل هناك صعوبات أخرى تخص المستفيدين أيضا والدفع، لأنه بعد ذلك تصبح المكتبات، مرتبطة بالتزامات قانونية، لا تستطيع الخروج عنها، أو تعديلها.

ولم تكن قضية مراجعة الترخيص، والتفاوض حوله، في يوم من الأيام، نشاطا تقليديا، أو دورة دراسية تقيمها معاهد المكتبات، بل قضية شديدة الحساسية، تتطلب من المكتبيين مواكبتها من مختلف جوانبها، مع تدعيم معارفهم باستمرار حولها؛ حتى يتمكنوا من التحكم بها، وودعم مواقفهم حيالها، وتأمين مصالحهم، ومن ثم مصالح مكتباتهم من التحكم بها، ودعم مواقفهم حيالها، وتأمين مصالحهم، ومن ثم مصالح مكتباتهم، وقد استطاعوا التقدم في هذا المجال، عبر التشاور والتعاون ونشاط المعلومات حول تطبيقات نماذج الترخيص. وقد اكتشف هؤلاء مع الوقت، أهمية العمل مع الجهات القانونية، ومجامعها، وكانت متابعتهم لهذا الأمر المهم، سبيلا لامتلاك عديد من المهارات لحسن معالجته،

مدعمين بمنظمتهم، وجمعياتهم المهنية، بل حتى بالرأى العام، الوطني والإقليمي. إن عشرية واحدة من الخبرات، كانت كافية للتسلح بالمهارات المطلوبة الخاصة بإدارة هذا الموضوع المهم، والتقدم به خطوات واعدة إلى الأمام في وقت قصير.

١٧- عبد الرزاق مصطفى يونس (٢٠١٠) حقوق الملكية الفكرية في فضاء افتراضي (ضمن بحوث المؤتمر السنوى للاتحاد العربي).

تناول الباحث في عدد (١٧) ص هذه الدراسة، وشملت (١٣) مرجعاً باللغة العربية، وعدد (١٤) مرجعاً معظمها باللغة الإنجليزية، كما جاءت مواقع الويب Web في معظم المصادر وكانت العناوين الفرعية كما يلي: المستخلص / التقديم / تعريف الملكية الفكرية / الاتفاقيات التي تحكم الملكية الفكرية / حق التأليف وملكية المعلومات والتغييرات التكنولوجية / مصادر المعلومات الإلكترونية وعالمية الوصول في الفضاء الافتراضي / المكتبات الإلكترونية / الافتراضية وحقوق التأليف / برامج الحاسوب والملكية الفكرية.

أمن المعلومات ومتطلبات الحماية / آليات الحماية / معايير نظم الحماية / قانون حق التأليف والملكية الفكرية في الأردن / خاتمة.

المستخلص: يستعرض البحث المسائل القانونية التي يثيرها استخدام شبكات المعلومات وأساليب النشر الإلكتروني، ومدى الحاجة إلى قوانين ملزمة لحماية حق التأليف للأعمال المنشورة على الإنترنت، وكذلك حقوق المستفيدين للوصول إلى هذه الأعمال.

ويركز البحث على أهمية أنظمة الحماية والأمان للمعلومات المخزنة على النظم الآلية بالاتصال المباشر، ومحددات مصادر المعلومات الإلكترونية والقوى التكنولوجية المؤثرة على عالمية الوصول إلى الأدب المنشور في الفضاء الافتراضي، خاصة مع التطورات في شبكة الإنترنت.

ويركز البحث على النشر الإلكتروني وانبثاق المكتبات الإلكترونية أو الافتراضية، ومدى الحاجة إلى حماية حقوق التأليف والملكية الفكرية المتاحة من خلالها، علاوة على برامج الحاسوب المطورة في هذا المجال.

ويخلص البحث البحث بسرد متطلبات وآليات الحماية؛ لضمان أمن المعلومات الإلكترونية، والاعتبارات اللازمة لذلك.

١٨- حقوق المؤلف في البيئة الرقمية وتأثيرها على المكتبات: التشريعات العمانية نموذجاً. إعداد وليد البادي، ومحمد الراحي جامعة السلطان قابوس، عمان (المؤتمر السنوي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات "أعلم: المغرب ٢٠١٠") جاءت بعصر الإحصائيات المهمة في حجم الانتاج الفكري كما يلي:

إن العالم ينتج ما بين 1 , 2 Exabytes من المعلومات سنوياً لكل نسمة، علماً بأن 1 = Exabyte billion gigabytes

1 KB – 1000 B	$= 10^3 \rightarrow$ KB Kilobytes
1 MB – 1000 KB	$= 10^6 \rightarrow$ MB Megabytes
1 GB – 1000 KB	$= 10^9 \rightarrow$ GB Gigabytes
1 TB – 1000 GB	$= 10^9 \rightarrow$ TB Terabytes
1 EB – 1billion GB	$= 10^{18} \rightarrow$ Bytes EB Exabytes

وتشير الدراسة إلى أن الوثائق المطبوعة مهما كان وعاؤها، لا تمثل سوى ٠,٠٠٣% من المجموع. هذا وبعد التخزين الممغنط أكبر وعاء ل تخزين المعلومات والأكثر استخداماً، والأسرع تطوراً في مختلف دول العالم، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم ١ : الإنتاج العالمي لمحتوى أصلية مخزنة رقمياً باستخدام طرق ضغط معيارية بـ Terabys لسنة ١٩٩٩ (chanle,peter,2000).

زمن بين نتائج الدراسة ما يلي:

١- أبرز الباحثان مفهوم حقوق المؤلف، وكيف أنه حق استشاري يحظى به أي يتمتع بهذا الحق الذي يشترط فيه أن يكون مبتكراً وأصيلاً؛ لكي يرتقى إلى هذه المنزل، ثم تطرقنا إلى الحقوق والمعنوية للمؤلف.

٢- ثم تعرضت الدراسة إلى حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ولحماية القانون العماني لبرامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات، وتعرفنا إلى بعض الشروط لاستغلال

المواد الرقمية كالتعليم والحفظ أو تهيم الرأي العام، ثم ناقشت الدراسة الإعارة والخدمة المرجعية للمواد الرقمية ومدى تأثيرها في المكتبات من حيث الكلفة المالية والعوامل النفسية بين الأمين والمستفيد والبائع.

٣- أخيراً تناولت الدراسة واقع حقوق المؤلف في سلطنة عمان، وقد توصلنا إلى حرص السلطنة شأنها شأن الدول الأخرى على حماية حقوق المؤلف، سواء في البيئة التقليدية أم الرقمية، ويتضح ذلك من خلال:

٤- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المؤلف (انضمامها إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) عام ١٩٩٧).

٥- إنشاء دائرة للملكية الفكرية تقوم بتنفيذ قانون حقوق المؤلف.

٦- التعاون مع مختلف المنظمات والهيئات الدولي في مجال قانون حقوق المؤلف.

الدراسات الأجنبية :

١- في دراسة (لاندسمان Landesman) وعنوانها Copyright and the Internet

حق التأليف والإنترنت، جاء فيها أن الإنترنت أوجدت تحديات جديدة سواء بالنسبة لمالكي حقوق التأليف أو للمستفيدين من المعلومات؛ فالإنترنت أتاحت للناس جميعاً كافة أنواع المواد على الإنترنت من كتب ومقالات وتقارير وأبحاث وغيرها، وفي المقابل لا يغطي قوانين حقوق التأليف التقليدية الجوانب التنظيمية لاستخدامات الإنترنت، والحصول على المعلومات من المصادر الإلكترونية.

وقد تطرق الباحث لبعض الأنظمة والقوانين الجديدة في مجال حقوق التأليف على الإنترنت، ومنها: قانون حق التأليف الألفية الرقمية (DMCA)، معاهدات الملكية الفكرية العالمية (WIPO).

وحت الباحث على أهمية العمل بهذه القوانين حفظاً لحقوق التأليف واستمراراً للإبداع والتفوق (لاندسمان Landseman، ١٩٩٨م)؛ أي إن قانون DMCA في رأي الكاتب يحقق الحفاظ على حقوق المبدعين وبالتالي دفع مسيرة التقدم في العالم.

٢- وفي دراسة (بترسون، Patterson، ١٩٩٨م). "Copyright Misuse and Modified Copyleft: New Solutions to the Challenge of Internet Standardization"، أو سوء استعمال حقوق التأليف وحرية النسخ المعدلة: حلول جديدة لتحديات المعايير للإنترنت. وطالب الباحث بضرورة تبني نظام معياري للتصفح والبحث في الشبكة والبريد الإلكتروني وبرمجة الشبكة.

٣- في دراسة جورجيا. ل هارپر (Harper, Georgia, k 2000) بعنوان حقوق التأليف بين الثبات والتغيير.

وقد تناولت أهمية قانون التأليف للمستفيد؛ بالنسبة لاستخدام المواد التي نبث عبر الإنترنت فقد تم معالجتها من خلال التعديلات، التي أدخلت على القانون والمسماء "نظام حقوق التأليف الرقمي للألفية الجديدة" DMCA، والذي يفرض على الجهات التي تستخدم مواد، ينطبق عليها قانون حقوق التأليف، دفع اشتراك معين لصاحب الحق إلا في حالة استخدامه للأغراض التعليمية.

٤- في دراسة للباحثين هيث وساندرز (Heath, C and Sanders, A, 2001) بعنوان الملكية الفكرية في العصر الرقمي: تحديات لاسيا.

ذهب الباحثان إلى التساؤل عما يعنيه المفهوم الأمريكي والأوروبي للملكية الفكرية؟ وذلك ضمن البحوث التي قدمت لمؤتمر دراسات ماكو المعهد الأوروبي (IEEM) في يونيو ٢٠٠٠، والتي شملت الصدام بين المعرفة الوطنية مع المفهوم الأوروبي الأمريكي - مفهوم العموميات الرقمية digital commons وإخضاع المعلومات لخصخصة السلع وإخضاع الإنترنت للتجارة.

٥- وفي دراسة قام بها ستيفن شراجس Schragis, Steven عام ٢٠٠١م بعنوان "هل احتاج لتصريح، قواعد الاستخدام العادل طبقاً لقانون حقوق المؤلف الفيدرالي"

وتناولت هذه الدراسة حقوق المؤلف والتصريح بنشر العمل، سواء بمقابل مادي أو بغيره، بناء على اتفاق يتم بين المؤلف والناشر أو الطابع.

ومن حق الناشر أو المؤلف أن يتمتع بالحماية لعمله بما يسمى "الاستخدام العادل" Fair Use للعمل بحيث لا يحق لأي شخص آخر أن يقوم بنسخ العمل كاملاً، أو

اقتباسه دون الإشارة إلى صاحب الحق الأصلي، أو الحصول على تصريح منه بذلك.

والغرض من الاستخدام العادل أو الأمتل وصفاته بالنسبة للأعمال المحمية، ومنها: الاستخدام للأغراض التعليمية غير الهادفة للربح المادي، أو المستخدمة لغرض النقد، أو التعليق، أو لتقديم التقارير الصحفية، أو التدريس أو الأبحاث.

٦- وفي دراسة لميشال باتيستي Michele Battisti عام ٢٠٠٢م بعنوان "الاهتمامات الدولية بقضايا حق الحصول على المعلومات".

وقد أشارت الدراسة إلى الاجتماع السنوي رقم ٦٨ خلال الفترة بين 18, 24 Aug. 2002 للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، ومؤسساتها (إفلا) بمدينة جلاسكو، وقد تمحور اللقاء حول المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بالنسبة لكل فرد، وما يتطلبه ذلك من توفير لجودة وتنوع الخدمات، كذلك البيئة السليمة والأجواء الديمقراطية الراقية.. وبطبيعة الحال، فإن المسائل القانونية والحقوقية للمسألة، على غرار حق المؤلف والإيداع النظامي ورخص استخدام الوثائق المحفوظة على وسائط إلكترونية، بالإضافة إلى المحافظة على التراث الثقافي البشري، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة توحيد الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق المؤلفين في أوروبا بما يتناسب مع اتفاقية "بيرن" وبقية النصوص القانونية الأخرى المعدلة لها، مع وجوب احترام خصوصيات كل بلد، على ألا تتعارض تلك الخصوصيات مع جوهر المسألة.

كما أشار الباحث إلى اللوائح والأنظمة، التي تنظم مسألة حقوق المؤلف في دول العالم الثالث بالتأكيد على أنه يغلب عليها صفة الارتجالية وعدم مسايرة الواقع؛ خاصة وأن تلك اللوائح والأنظمة لا تهم سوى الوثائق ذات الأوعية الورقية. وذكر بأن موضوع حقوق التأليف، على الرغم من أهميتها، إلا أنها تعد مسألة هامشية مقارنة مع المشكلات الكبيرة الأخرى، التي تتخطى فيها تلك الدول على غرار ازدياد نسبة البطالة والجهل والفقر.

٧- في كتابها عن مقاومة حق التألي: دراسة لمحاولة إيجاد التوازن بين المبدعين والمستفيدين.

أشارت ديورا هالبرت (Halbert, Debora, 2006) إلى كثرة التأليف فى حقول التأليف وقوانين براءات الاختراع كان فى تدعيم حقوق الملكية، حتى أصبحت هذه الحقوق متناقضة وتخرق القواعد المتعارف عليها، وكل فصل من الكتاب يناقش كيف قامت المقاومة بالنسبة لقضايا إتاحة براءات الاختراع الطبية وإتاحة المعلومات والموسيقى، وإتاحة براءات الاختراع المتصلة بمواد الوراثة. والكتاب يناقش اتفاقيات التراخيص بالمقارنة بالمصدر المفتوح، ومقاومة جعل الإنسان كسلعة وغيرها من الموضوعات.

٨- فى كتاب الأكاديمية الإيطالية لوسى نيكولا (Lucci, Nikola, 2006) بعنوان: **الميديا الرقمية والملكية الفكرية: إدارة الحقوق وحماية المستهلك.**

ركزت فيه المؤلفة على الإجراءات الموضوعية ضد التحايل anti-circumvention فضلا عن دراسة مجالات التكامل التكنولوجى الكونى - الإجراءات الخاصة بالحماية التكنولوجية - نظم إدارة الحقوق الرقمية (DRM) - صناعة المحتوى - الخبرة الرقمية - قانون حق التأليف الرقمية الألفى (DMCA).

٩- فى كتابها عن الكونية والملكية الفكرية، تعتبر الباحثة ألكسندرا جورج (George, Alexandra, 2006)

أن قوانين الملكية الفكرية قد أصبحت متشابكة خصوصاً مع الكونية، ويتناول الكتاب السياسة والاقتصاد وتأثير الملكية الفكرية الكونية، ويناقش اتفاقية تريبس TRIPS ومعارضة ربط قضايا الملكية الفكرية بالتجارة العالمية، وأن الملكية الفكرية هى أحد أشكال الاستعمار الجديد.

١٠- كتاب الأستاذ الدكتور كيمبرو ماكلويد (McLeod, Kembrew, 2007) بعنوان: **حرية التعبير بين المقاومة والقمع فى عصر الملكية الفكرية.**

فقد تحدث عن قوانين الملكية الفكرية الجديدة، والتى تستخدم فى خصخصة جميع أشكال التعبير من الإنتاج الفكرى الأدبى والروائى إلى الجينات البشرية، والقضاء حول عملية التعبير الإبداعية الخائفة، ويملاً الدكتور كيمبرو ماكلويد كتابه بنماذج عن كيفية استباحة العموميات الفكرية العامة بواسطة الشركات الاحتكارية، وتسأل هل يمكن جعل الجينات براءة اختراع؟ وإذا أردت استخدامها فى البحث

العلمي فلا بد من دفع أتاوة أو رسم للشركة؛ أى إن ذلك بغرض سد الطريق أمام علاجات كثيرة للسرطان والسكر وأمراض القلب وغيرها؟

١١- فى دراسة للباحثة نانسى خو (KHO, Nancy, 2007) بعنوان مسابقة حق التأليف للعصر الرقمى:

أشارت إلى أن هناك أكثر من ٥٦ بليون وثيقة، يتم تحميلها على الإنترنت كل عام وكثير منها لا يحمل إذنأ صريحاً للاستخدام، كما أن رقمنة المحتوى وما يؤدى إليه من سهولة المرور الالكترونى والروابط ليس إلا جزءاً من المشكلة، وقد ذكرت الباحثة نانسى أن أهم تشريع له تأثير على توزيع الميديا الرقمية هو قانون حق لتأليف للألفية الرقمية (DMCA) لعام ١٩٩٨، والذي يحرم اختراق الأعمال التى لها حق التأليف، والناقدون لهذا القانون يذهبون إلى أن شركات الميديا تحاول منع الاستخدام العادل لهذه المواد.

١٢- أما الباحثة جيسيكا ريمان (Reyman, Jessica, 2009) فتذهب فى كتابها بعنوان بلاغة الملكية الفكرية: قانون حق التأليف وتنظيم الثقافة الرقمية:

إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت توتراً متصاعداً بين بناء الإنترنت المفتوح أمام العالم، والقيود القانونية على الأنشطة على الخط المباشر، وكانت التكنولوجيات المستحدثة ذات تأثير سلبي على التسجيل الرقمى وعلى نظم المشاركة فى الملفات، وغيرت بالتالى من توقعات المستخدمين المستقبلية فى إمكانيات الإفادة القصوى من المعلومات الرقمية.

أى إن هناك فجوة توسعت بين قانون حق التأليف الأمريكى والحقيقة الاجتماعية للأنشطة اليومية، فقامت الباحثة بمقارنات بين الملكية الفكرية والملكية المادية، وأن هناك أثراً مدمرة لدخول الجانب التجارى والتكنولوجى على الملكية الفكرية وعلى مستقبل الثقافة الرقمية.

١٣- فى دراسة ستيفن بينى (Penny, steven, 2009) بعنوان الجريمة وحق التأليف والعصر الرقمى:

تشير الدراسة إلى مجال تجريم مخالفة حقوق التأليف الرقمية وتقييمها فى دول مختلفة، وأن هناك من يعارض فرض هذه العقوبات وعلى العكس من ذلك فهناك

من يحاول فرض زيادة العقوبات أمام التهديدات التقنية الجديدة، التي يسرت نسخ البحوث والدراسات من الإنترنت، ومن ثم زيادة الإجراءات القانونية وضراوة العقوبات وقوتها؛ مما يهدد عملية الرقمنة والاستخدام العادل المتعارف عليه، فضلاً عن مصادر التقنيات نفسها التي تتحايل circumvent على الحماية ضد النسخ غير المصرح به.

١٤- في دراسة لاثنين من أساتذة القانون نيفاً إيلين وكورين وايلى سالزبرجر (Elin-koren, Niva & Eli salzberger, 2010) تحت عنوان قانون واقتصاد الملكية الفكرية في العصر الرقمي: وحدود التحليل

تناول الباحثان التحليل الاقتصادي والقانوني للملكية الفكرية مع التركيز على السلع المعلوماتية التي تعتمد على الثورة التكنولوجية المعاصرة ولاحظ الباحثان أن الإنتاج الفكري المتزايد عن قانون واقتصاد الملكية الفكرية لا يتحدث عنهما بصوت واحد، فالخطاب الاقتصادي المستخدم في الدراسات القانونية أو في وضع السياسات يشمل جوانب متعددة، تعكس مداخل مختلفة تماماً لاقتصاديات الأعمال المعلوماتية، ولكل واحد منها أساس في أيديولوجية ومنهجية مختلفة أيضاً؛ لمواجهة ثورة المعلومات والمعرفة.

ويتعرض الكتاب للتعديلات الجوهرية في المنهجية والافتراضات التي يجب استخدامها في المدخل الاقتصادي حتى تحتفظ بالإطار التحليلي المفيد لتناول بحوث الملكية الفكرية في عصر المعلومات والمعرفة.

١٥- رسالة الباحث جوناثان ميللر (Miller, Jonathan, 2009) بعنوان دور جمعية المكتبات البحثية في تطوير قانون حق التأليف لعام ١٩٧٦، وهي رسالة دكتوراه ممنوحة من مدرسة علوم المعلومات برنامج علم المكتبات والمعلومات من جامعة بتسبرج بأمريكا.

ما زال قانون ١٩٧٦ يشكل المراجعة الأخيرة لقانون حق التأليف الأمريكي والذي استمرت مراجعته (٢١) سنة من عام (١٩٥٥ - ١٩٧٦) وقد شكل أمناء المكتبات، بما فيهم الممثلون لجمعية المكتبات البحثية إحدى الجماعات المشتركة؛ للتأثير على الشكل النهائي للتشريع، وبالتالي فهذا تحليل تاريخي للجمعية ودورها

في هذه العملية؛ اعتماداً على المصادر الأرشيفية وعلى الوثائق الحكومية الأولية وعلى الإنتاج الفكري المهني المعاصر، ووضعت الرسالة أربعة أسئلة، وهى: (١) كيف ولماذا وضعت الجمعية مواقفها في مراجعة قانون حق التأليف وكيف تغيرت هذه المواقف مع الزمن؟ (٢) كيف اختلفت مواقع الجمعية عن غيرها من الجماعات الأخرى المشتركة داخل مهنة المكتبات وخارجها في المجتمع البحثي الأكاديمي. (٣) كيف وضع ممثلو الجمعية للنشطاء مواقعهم في السياسة العامة للمراجعة. (٤) كيف كان التأثير للجمعية في تحقيق هذه الأهداف وهل تحققت جزئياً أو كلياً أو لمن يكن لها تأثير؟ وقد درس الباحث ذلك على ثلاث فترات هي (١٩٥٥ - ١٩٦٠) ودراسة ممارسة النسخ في المكتبات ثم (٦٧ - ١٩٦١)، والتي وصل فيها الأمناء الباحثون إلى شكل من أشكال التشريع بالتعاون مع جماعة التربية حتى صياغة القانون في وضعه النهائي، وكانت ناجحة جزئياً في التأثير على هذا التشريع.

١٦-رسالة الباحث مينجونج كيم (Kim, Minjeang, 2005) بعنوان تحليل رخص

العموميات الخلاقة كحل لمشكلة حماية حق التأليف في العصر الرقمي.

وهي رسالة دكتوراه غير منشورة من جامعة شمال كارولينا فى سياتل هيل وجاء فيها أن التكنولوجيا الرقمية قد أحدثت آثاراً معقدة على قانون حق التأليف وظهر الصراع عنيماً بين الحاصلين على حق التأليف، والذين يطمحون إلى وضع آليات شديدة لإنفاذ هذا الحق لحماية حقوقهم، وعلى الجانب الآخر هناك المستفيدون والباحثون وجمهور الناس، الذين يرون المصلحة العامة فى إتاحة واستخدام هذه الأعمال التى لها حق التأليف.

وتحاول الدراسة اكتشاف دور العموميات الخلاقة Creative Commons على اعتبار أنها تعتبر حلاً قابلاً للحياة Viable لحماية حق التأليف وإعطاء الرخص لاستخدام هذه الأعمال الحاصلة على حق التأليف، وقد استخدم الباحث فى دراسته استبياناً يعتمد على الويب، وكذلك المقابلات مع المنتجين للأعمال الإبداعية والتعرف على الصالح الخاص والصالح العام من هذه الوسيلة الجديدة، وأظهرت النتائج أن رخص العموميات الخلاقة يمكن أن تخفف من بعض

المشكلات، التي سببها الصراع حول حق التأليف بسين المبدعين والمؤلفين والمستفيدين.

وسيفيد الباحث من هذه الدراسات السابقة في رسالته، وإن كان سيقوم بتحديثها والإضافة إليها خصوصاً في المجالات التي ستتناولها عن جمهورية مصر العربية.

١٧- حق التأليف والمكتبة الرقمية (رسالة ماجستير): Erwin, Jeff (Nov. 2008)

Copyright and the Digital library. Msc. School of Library and Information Science, San Jose State University.

المستقبل الرقمي أمر غير متفق، ويدور هذا الشك يدور حول قدرة المكتبة على الاستمرار كمعهد يقوم بإعارة الميديا لأن هذه الميديا قد أصبحت رقمية على سبيل الحصر، كما أصبح المستفيدون متعودين على استخدام الحاسبات والإنترنت للوصول إلى المصادر التي يحتاجون إليها، وبالتالي تحتاج المكتبات لعلاقة جديدة لحدود قانون حق التأليف، أي إننا نريد قانوناً لا يهدد قدرة المكتبات على الإعارة والوصول إلى المواد الالكترونية، بمقدرتها السابقة نفسها في السيطرة على مقتنياتها المطبوعة، أي إن المكتبات يجب أن تستند إلى استحقاق قانوني للإعارة وامتيازات التعامل مع المستفيدين والمكتبات الأخرى غير مدينة للمصالح التجارية في العالم الرقمي الجديد، قبل أن تفقد المكتبات قيمتها الاجتماعية والاقتصادية.